IV. أصناف وأشكال العلاقات المختلفة للرشوة

– مقاربة سوسيوثقافية – (*)

أ. مديحة بلاح(**)

ملخص

عرفت ظاهرة الرشوة في العقود الماضية، وانتشرت بشكل جدُّ ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، وتختزل فكرة الدراسة حول الكيفية التي يفعل بها الموظف أو الفاعل الاجتماعي علاقاته الاجتماعية لقضاء مصالحه سواء كانت تلك المصالح، تمرير سلعة، استخراج وثيقة، الحصول على منصب عمل، الحصول على امتياز...الخ، فالإنتشار الواسع لمؤشرات الفساد المتمثِّلة في الهدايا والهبات والعمولات التي يتلقاها الموظَّف أو المسؤول في المرافق العمومية، مع ما يصاحبها من صراع المصالح، المحاباة، المحسوبية والوساطة التي تكون تابعة لهذه الصِّراعات اليومية التي يعايشها الموظَّف يومياً.

---

*) موضوع نشر في مجلة، **فكر ومجتمع**، ع **20**.

) أستاذة – باحثة، بقسم علم الإجتماع، **جامعة الجزائر 2 –الجزائر.

إحدى الحجج المقدَّمة لتسويغ الرَّشوة حجّة " النسبية الثقافية " إذ تقدَّم الرشوة عادة في البلدان المتطوِّرة كما لو أنَّها واقعاً ثقافياً، فكون الناس يتسامحون في هذا البلد أو ذاك مع طلب قليل من المال مقابل تقديم خدمات لا يعني بالضرورة أنَّهم يتقبَّلون ذلك، إذ ببساطة قد يعتبرونها الوسيلة الناجعة للحصول على مصالح ومنافع، حيث يؤكِّد "بيتر آيغن" (Peter Eigen) مؤسّس المنظمة العالمية للشفافية "الفساد الشر الأساسي في عصرنا وهو يكشف عن وجهه القبيح

في كلِّ مكان، ويكمن في جذور كل المشكلات ذات الأهمية تقريباً، أو يحول دون حلِّها على الأقل وتحدث آثاره المدمِّرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع ملايين من البشر أسارى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبِّرة[1].

مقدمة

تهدف الدِّراسة التي قمنا بها إلى معرفة كيفية التَّلفيق بين الهدية والرشوة لتمرير السُّلوك الرَّشفوي والتَّناقض في ممارسات الرَّشوة إذ أنَّ المجتمع الجزائري يرفضها في قيمه ويمارسها، كيف وصل إلى خيار الرَّشوة والطريقة التي تمَّت استساغته بها، فالصُّورة الفوتوغرافية لواقع مجتمع غداة الاستقلال كان مثال للتضحية، ليتحوَّل السِّياق الجماعي إلى السِّياق الفردي والسَّعي المُضني وراء المصالح الخاصَّة.

القضايا الكبرى للفساد تصنع ذهنيات مجتمع حول مدى خطورة الوضع، كقضية (26 مليار) دولار للغرفة الوطنية التِّجارية في الثمانيات مع ما صاحبها من تحوُّلات اقتصادية واجتماعية، ومختلف قضايا الفساد التي

أحدثت ضجَّة إعلامية وما انجرّ عنها من سلسلة من القضايا والمساءلات القضائية، فمثيلات هذه القضايا من النصب والاحتيال وتحويل الأموال تنتج لنا السلوكيات الرّاشية والمرتشية للأفراد البسطاء في المجتمع ومسؤولي الهياكل والمؤسَّسات المتوسِّطة كإسقاط لتلك الرَّشوة السّياسية الكبيرة على المستويات الدنيا في المجتمع.

إشكالية الدراسة

إنَّ الاستراتيجيات الفردية التي يبنيها كلُّ فاعل اجتماعي والقيود الموضوعية في كلِّ مجتمع بما فيها مجتمعنا، تجعل السلوك الرشوي أو استراتيجية هذه التجاوزات بمثابة قواعد لعبة تربط بين سلوك الفاعلين الاجتماعيين وتوقُّعات الربح والخسارة في سيرورتها التي يلعبونها مع بعضهم البعض، تميل العلاقات داخلها إلى التحوُّل إلى أمر شخصي تتداخل فيه المصالح الخاصة والعامة، حيث يجد فيها الفاعل الاجتماعي نفسه في صراع ونزاعات للمنافع الخاصَّة والعامة، التَّبادلات غير المشروعة تفرض على المسؤول أو العون العمومي إفادة أفراد قرابته بموقعه المتميِّز من خلال مختلف أشكال المحسوبية كإعادة توزيع العمولات أو تحويلها داخل شبكة القرابة أو الأصدقاء والزَّملاء أو العشيرة، فسيادة هذه العلاقات على الحياة الاجتماعية بمبادلات نفعية، وعلى ضوء ما تقدَّم يمكننا طرح التَّساؤل التالي:

ما هي أهداف الفاعل الاجتماعي للمحافظة على العلاقات الاجتماعية التي تضمن له استمرار الصَّفقات الرّاشية والمرتشية؟ وما هي أهمُّ الاستراتيجيات التي ينتهجها؟ لماذا يرفضها في ثقافته وفي نفس الوقت يمارسها؟

الفرضيات

الفرضية: تتكاثر الرَّشوة في الإدارات الاقتصادية لمختلف المؤسَّسات وذلك بسبب تهافت الفاعلين الاقتصاديين على هذه المؤسَّسات من ناحية، ومن ناحية أخرى نظراً للتَّنافس الاقتصادي الشَّديد على الفوائد المختلفة التي يمكن أن تتولَّد عن قراراتها مثل: الحصول على أسواق، قروض بنكية، تمرير سلع... الخ.

الفرضية: إنَّ الفرد في المجتمع الجزائري الحالي يبدو أكثر قابلية للإرشاء والإرتشاء نتيجة لتغيُّر الوضع الثقافي الاجتماعي المتميز باللاَّمعيارية.

تعريف المصطلحات

أ.**الرشوة**: يتداخل تعريف الرَّشوة بالفساد، خصوصاً أنَّه في اللُّغة الأجنبية يعبِّر عنه بنفس اللَّفظ (La Corruption) فالرشوة حسب ما يصفها "جون بيير أوليفيي دوساردان" بـ "مركِّب الرشوة" الذي لا يشمل فقط الرشوة بالمعنى القانوني لعقد صفقة الرشوة لكن مجموع الجنح المرتبطة به[2]، أي أنَّها تعني مجموع جدُّ واسع من الممارسات المشبوهة وتخصُّ كل أشكال التزوير، الاحتيال، المحاباة، والتي تنطوي تحتها مفهومي الرَّشوة السِّلبية والرَّشوة النَّشطة أي أنَّه يشير إلى مسألة تقديم العمولات والمزايا بقدر إشارته إلى تلقِّيها، حيث يتأثَّر اتِّخاذ القرار بالإعتبارات الشَّخصية أو العائلية.

-**الرشوة النَّشطة**: " هي سلوك يهدف إلى اقتراح دون حق بصفة مباشرة أو غير مباشرة عروض أو وعود أو هبات أو هدايا أو مزايا من أيِّ نوع للحصول من شخص يتوفَّر على سلطة عمومية مكلَّف بمهمة خدمة

عمومية أداء أو الإمتناع عن أداء عمل ضمن وظيفته أو مهمَّته أو عهدته". ويمثِّل هذا السلوك سلوك الراشي (Le Corrupteur)[3].

-**الرشوة غير النشطة**: "وهي ممارسة تخصُّ شخصاً متعهِّداً سلطة عمومية مكلَّف بمهمَّة خدمة عمومية، أو أوكلت له عهدة انتخابية عمومية يقوم بطلب أو قبول دون حق بصفة مباشرة أو غير مباشرة عروض، وعود، أوهبات أو مزايا من أيِّ نوع لأداء أو الامتناع عن أداء عمل يخصُّ وظيفته، أو مهمَّته، أو عهدته"[4]. ويمثِّل هذا السلوك سلوك المرتشي (Le Corrompu).

الرشوة تعني مجموع جدُّ واسع من الممارسات وتخصُّ كلَّ أشكال التزوير وتشمل مفهومي الرَّشوة السّلبية والنّشطة أي مسألة تقديم العمولات أو المزايا الأخرى سواء عرضها أو تلقِّيها، واتِّخاذ القرار يتأثَّر بالإعتبارات الشخصية والعائلية وهذا يعني التعسُّف في استعمال موقع عمومي قصد الحصول على منفعة خاصَّة وبهذا فإنَّ ظاهرة الرشوة لا تحدث إلاَّ عندما يكون ثمة تلاقي مع الجمهور أو أنَّ كلَّ خدمة أو مراقبة أو عمل إداري أو مكافأة لها مقابل ومؤدِّية إلى صفقة غامضة[5].

ب. **صراع المصالح**: وضعية يجد الموظَّف أو المسؤول نفسه أمام تناقض بين مصالحه الشخصية المباشرة أو غير المباشرة ومصالح متعلِّقة بوظائفه، ويرتبط صراع المصالح بسير العلاقات الاجتماعية ويقتضي نمط تسيير خصوصي وتدخل تحت إطاره المحاباة.

ج. **المحاباة**: وضعية يستعمل فيها العون العمومي أو الموظف سلطته للحصول على مزية وهي عادة ما تكون وظيفة لأحد أفراد عائلته واشتقاقاً فإنَّ المحاباة تسمَّى بـ (Népotisme) التي تعني حفيد أو خلف (Nepos) جاءت من الكلمة اللاَّتينية نيبوس والمحاباة هي نوع خاص من صراع

المصالح والتَّعبير يميل أكثر فأكثر إلى الاستعمال بمعناه الواسع للتَّعبير عن صراع مصالح بسيط[6].

د. **المحسوبية**: اختيار الأفراد للوظائف العامة (السياسية أو الإدارية) لأسباب أخرى غير الجدارة والكفاءة، حيث تدخل اعتبارات الصَّداقة، الجهوية، العشائرية والعائلية أو أيَّ اعتبارات شخصية أخرى تخصُّ المشغل أو الجهة المسؤولة عن توزيع المناصب أو إعادة توزيعها وكذلك التَّرقيات التي تتمُّ في إطار التَّرقية الوظيفية، وذلك كنتيجة لإلتزامات تخصُّ هؤلاء الجهات أوردِّ دين سواء كان خدماتي أو عيني.

هـ.**الوساطة**: الوساطة أداة تقليدية مرتبطة بالولاء العائلي، العشيرة، المذهب، الطائفة، لتحقيق المصالح المتبادلة ولعمل المعروف، الأطراف الثلاثية في موقف السُّلطة، طالب المعروف، ومسوغة (المتوسطة لديه) الوسيط له، يحصلون جميعاً على فائدة ما وإن كان مسوغ له بالمعروف يبقى أكثرهم جنياً للربح أو الفائدة من هذا الموقف، فهو الذي يتمتَّع بالنُّفوذ والجاه[7] وفي نفس الوقت ظلَّ الجهاز البيروقراطي الحكومي الجزائري متأثِّراً بالعلاقات التضامنية التي تميِّز المجتمع الجزائري، لكن تأثير تلك العلاقات كان بوجهها السِّلبي لا الإيجابي[8].

المنهج المتَّبع وعيِّنة الدراسة

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الكمِّي التَّحليلي الذي تلاءم وطبيعة الموضوع المراد دراسته باعتمادنا على العيِّنة العمدية التي تمثَّلت في مجموعة من الموظَّفين والمسؤولين التَّابعين للقطاعات العمومية التالية: التعليم، الصحة، القضاء.

خصائص عيِّنة الدراسة: تمثَّلت خصائص العيِّنة في مختلف الموظَّفين أو المسؤولين الذين يزاولون العمل في القطاعات العمومية بغضِّ النَّظر عن

نوعية الوظيفة التي يشغلها المستجوب أو الخبرة المهنية أو الجنس أو المستوى التَّعليمي أو العمر، كما شملت عيِّنة الدِّراسة (230) مبحوث حيث شملت (62%) من الذكور، و(38%) من الإناث.

III. إحصائيات حول الرشوة في الجزائر

أكَّدت الهيئات الدولية أنَّ الجزائر تمتلك مؤهلات وقدرات كبيرة لكنَّها تعيش تناقضات كثيرة فشركة سوناطراك تصنَّف حسب تقدير المؤسَّسات الأمريكية في الرتبة 11 عالمياً برقم أعمال يقارب (25 مليار) دولار، والجزائر تصنَّف (كرابع) منتج للغاز الطبيعي عالمياً والمنتج الـ (18) في النِّفط، فيما صنَّفتها الوكالة الدُّولية للطاقة في الرتبة 10 عام 2002 بإنتاج يصل إلى (1.47) مليون برميل يومياً وتمتلك الرتبة (15 عالمياً) في مجال الاحتياط، إذ أنَّ نسبة الفقراء تصل إلى (45%) من إجمالي عدد السُّكان حسب تقديرات برنامج الأمم المتَّحدة للتّنمية أو ما يعادل (12.5) مليون نسمة[9]، كما تؤكِّد تحقيقات منظَّمة الشفافية الدُّولية أنَّ الجزائر نالت علامة (2.3-2.7) وفق مؤشِّر إدراك الرّشوة لسنتي 2003/ 2004 التذي تعدُّه المنظمة[10]، في تحقيقات أجريت سنة 2007 أنَّ الجرائم المالية المتعلِّقة بالقضايا الاقتصادية والمالية فقد سجَّلت (1054) قضية خلال سنة 2006 بنسبة زيادة تقدَّر بـ (11%) مقارنة بـ 2005[11].

IV. خصائص الرَّشوة والسلوكيات الفاسدة

1. المرفق العمومي كمسرح لممارسة الرشوة

مع تقادم الزَّمن يصبح للفساد الإداري وكلاء محترفون يتوزَّعون على المناطق الجغرافية والقطاعات الإدارية والمنشآت ليخدم بعضها البعض بالطرق المباشرة أو من خلال الوسطاء الجدد، وهؤلاء بمثابة ميكروبات

الفساد لنقل العدوى من الأوساط المؤبوءة إلى الأوساط النَّظيفة، من الخصائص الأخرى للفساد الإداري أنَّ ممارساته الخطيرة والفادحة الضَّرر على الدولة التي يتمُّ التَّخطيط لها من قبل متمرِّسين ومحترفين كبار، ولها وساءل وأساليب وشبكات محكمة لتنفيذ خططها بتوقيف وبتدبير يجعل كشفها أو إثباتها غاية في الصُّعوبة، ولكي تطمس معالمها وتستبعد عناصرها فإنَّ جدلاً واختلافاً يثار حولها وقد ينتهي الأمر إلى اتِّهام بعض الأبرياء بتسليط الأضواء عليهم أو بتضاهر الجناة بالدِّفاع عنهم وتبرئة ساحاتهم، وهذه من الأنماط السلوكية الدفاعية للإبقاء على العناصر الفاسدة خارج دائرة الشبهة، فيتخلَّصوا من العناصر النَّزيهة التي يخشون خطرها، وهكذا تنطبق المقولة الاقتصادية القائلة بأنَّ النقود الرديئة تطرد النقود الجيِّدة، على العناصر الفاسدة والعناصر النظيفة[12].

2 . إمتلاك السُّلطة

الرَّشوة تراهن على إمتلاك صلاحيات وأدوار السُّلطة بمحاولاتها أن تحلَّ محلَّها، فالتعريف الأكثر شيوعاً للرَّشوة أنَّها ذلك التعسُّف في استعمال وظيفة عمومية قصد تحقيق مصلحة خاصة[13]، ويشير ميكيافيل (Machiavel) إلى مسألة شرعية الرَّشوة الذي يقول: الرَّشوة لها دوافع للحصول على امتيازات ويكون مصدرها مستمداً من اللاَّشرعية اللاَّمتناهية[14] فهدفها الأوَّل هو التحكُّم في صلاحياتها، واستعمالاتها المختلفة بتجاوزها للقانون، ويساعد هذه الاستراتيجية الفردية التي ينتهجها الفاعلون على مستوى المؤسَّسة الإدارية أهميَّة الرجوع إلى الفاعلين الاجتماعيين ومحاولة فهم وتفسير سلوكهم الفردي في علاقاتهم مع الآخرين، أي علاقة الاستراتيجيات الفردية باستراتيجية المؤسسة، فالتَّنظيم الشخصي في الإدارة الجزائرية يتجسَّد أكثر حدَّة وينعكس على وجه

الخصوص في عمليات التوظيف، وقد تغلَّب هذا النمط في آخر المطاف على النِّظام المؤسَّساتي والعقلاني، ممَّا أدَّى بصفة تلقائية إلى تسخير المؤسَّسة الإدارية للخدمة الخاصَّة' فتحول بذلك المهمات والحقوق من أصحابها الشَّرعيين إلى غير أهله كما تتجسَّد هذه الظاهرة، في استغلال مخطَّطات التنمية المحلية لخدمة التوجُّهات القبلية والعشائرية، إنَّ هذا النمط الشخصي السائد للسّلطة هو الذي يؤدّي في مجال التوظيف إلى تأسيس النّظام الشخصي السائد يعتمد على مراعاة المقاييس الذّاتية، في انتقاء واستخدام الطاقات والكفاءات وهو ما يؤدّي كذلك إلى نظام قائم بذاته، ويعتمد على الزّبونية[15].

الرشوة تخضع لمنطق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية التي تخدم نسقها مستعينة بثغرات القانون، فرهانها الأول السُّلطة بمحاولتها لعب أدوارها أو تجاوزها للتَّدخل في القرارات السِّياسية، الاقتصادية، الإدارية، فحيثما يوجد شكل من أشكال السّلطة والنُّفوذ هناك احتمال لعقد صفقة رشوة بعد عملية مفاوضات ومساومات « المفاوضات تتمثَّل في أنَّها حركة تضع طرفين أو عدَّة أطراف بسبب مصالح مشتركة تجعلهم يريدون إيجاد مخرج مرضي وغير عنيف إلى وضعية مشروطة من كلِّ الأطراف حيث تأخذ بعين الاعتبار واقع الآخر »[16]، إذ أنَّ التفاوض اليومي مع أعوان الإدارة العمومية حول صلاحيات السُّلطة يضعف من صرامة القانون، فالتَّبادل المبني على شبكة علاقات معقَّدة الذي يميِّز الفئة التي تدافع عن مصالحها باستمرار عن طريق التكتُّلات التي تقيمها بشكل غير معلن.

3. الرشوة في مواجهة الالتزامات الاجتماعية للفرد

في أغلب الأحيان نجد أن الرَّشوة تنمو وتزدهر في جوٍّ مملوء بالالتزامات الاجتماعية المنوطة بالفرد، فيضطرُّ إلى تخطِّيها عن طريق أساليب ملتوية بالتَّعامل

عن طريق العمولات والرشاوى مع كلِّ ما يصاحبها من جنح مثل: الاحتيال، التزوير، المحاباة، الاختلاس، التلاعب بالقوانين في جو من الصِّراعات اليومية لتضارب المصالح، البيروقراطي لديه معلومات عملية، علم بالأعمال، قدرة على التكيُّف ولو في مستوى متدنِّي، والتي تكون جدُّ متفرِّدة شكلياً يخضعون وراء العلم القضائي، فقدرة البيروقراطي تكون شيء غريب، كيمياء منفردة والتي تكون أقلُّ وعياً[17].

V. الأشكال المختلفة للرشوة

1. العلاقات الاجتماعية كمصالح ومنافع متبادلة

تؤمن الرَّشوة والعمولات منافع ومصالح على هامش الإدارة الرَّسمية، فالاستعمال الفعَّال للعلاقات المكثَّفة التي ينشئها الموظَّف أو مسؤول مصلحة ما بتكوينه لشبكة معقَّدة من العلاقات الاجتماعية المتشابكة، يؤدي إلى مجموعة من التَّبادلات بين البيروقراطي والفاعل الاجتماعي يمكن تجزئته إلى قسمين مادي أو رمزي، العمولات والرَّشاوى المقدَّمة على مستويات عليا من البلاد تختلف عن التي تتمُّ بين الموظفين الصغار لذلك فالسلَّم الهرمي يؤثر على شكل العمولة الذي تتّخذه، فكلَّما ارتفع السلَّم الاجتماعي كلَّما ارتفعت قيمة الرَّشاوى والعمولات المقدَّمة فما يرشى به موظف مصلحة صغيرة لن يستطيع أن يرشى به مدير بنك مثلا وهكذا... الخ.

2. حجم الرشوة

لسنا معنيين في هذا المقام بالرشوة الدولية لأنَّها تلك التي تتمُّ بين الدُّول والحكومات وترتبط بأصحاب اللَّياقات البيضاء لرجال سياسة ضالعين ومرموقين ولهم من الحصانة ما يجعلهم بمنأى عن المساءلة، فيما تتلخَّص الرَّشوة في المرافق العمومية في العلاقات الاجتماعية القائمة بين الفاعلين الاجتماعيين وشاغلي المناصب الحكومية أو مهمَّة الصالح العام، لتبقى لغة الإغراء والمفاوضات والمساومات التي تحدث في الكواليس بين الأطراف والشركاء ذو المصالح المشتركة هي المحدَّد الأخير لمجريات عقد الصفقة الفاسدة، في هذا الصَّدد تتمُّ عدَّة تبادلات بين الشركاء حيث يتمُّ تبادل الأطراف رموز، إشارات، معاني، خدمات، ومعلومات[18]، أي بين العون العمومي وصاحب المصلحة أو شركاء الصفقات الراشية والمرتشية يتمُّ بموجبها تمرير مجموعة من الممارسات.

كما يتطلَّب الفساد على غرار أي مبادلة، فاعلين أحدهما بائع والثَّاني مشتري فالمشتري في القطاع الخاص يرشو البائع في القطاع العام للحصول على شيء ذي قيمة ويمكن أن تستخدم الرَّشاوى في توزيع المنافع المشروعة، بل والنَّادرة، من قبيل العملة الأجنبية، وتراخيص الاستيراد، والقروض وعقود الصَّفقات العمومية، أو تخفيض ضريبي غير مشروع أو التَّرخيص بالقيام بأعمال تجارية غير مشروعة، ولا تتعلَّق الرّشوة دائماً بموظَّفين عامين فوكلاء الشِّراء من الخواص ما فتئوا يتورَّطون حيث ينشئ الرَّاشون والمرتشون شبكات متعاضدة تصمد أمام الزَّمن[19].

IV. تحليل وتقييم مؤشرات الرشوة

1. الجنح المرتبطة بـ مرتكب الرشوة حسب المقالات الصُّحفية

أ. **آليات الرشوة والسُّلوك الرشوي**: إنَّ آليات الرَّشوة والفساد تتمثَّل خاصَّة في مجموع الخروقات والتَّجاوزات المسجَّلة على المستويات الاقتصادية والتي تمسُّ بالتوازن الاقتصادي للبلد نظراً لتراكم مجموع الجنح الذي يصدر من المتعاملين والشركاء خلال الصفقات الرَّاشية والمرتشية، تتلخص آليات الرشوة أساساً في استغلال النفوذ لأغراض شخصية، قبلية، عائلية، عشائرية، كامتداد لمفهوم السَّيطرة التَّقليدية التَّوريثية التي تحدَّث عنها **ماكس فيبر**(*) حيث يتمُّ فيه الخلط بين ما هو شرعي وغير شرعي حيث يجد العون العمومي نفسه في صراع بين ماهو عام وخاص، ممَا يدفعه لتجاوز القوانين واستعمال النُّفوذ النَّشط.

ب. **الصَّفقات العمومية كمجال واسع لتجاوز القوانين والمعايير**: تتجلَّى التَّجاوزات وخرق القوانين السَّارية المفعول على مستوى الصَّفقات العمومية في السُّلوكيات الفاسدة تظهر بوضوح على مستوى إبرام الصَّفقات العمومية كونها تحوز على الكثير من الكواليس المخفية عن الفاعلين الاجتماعيين، ممَّا يسمح بتفعيل العلاقات الشَّخصية أي بالمسؤولين أو اللّجان المسؤولة عن الموافقة على العقود للتدخُّل في حصولها لمن يدفع أكثر والمفاوض الأكثر فاعلية.

ج. **شبكات الرشوة والمرتشين وأهم ما يميِّز سلوكياتهم**: عادة ما ترتبط قضايا الرشوة بالفضائح المالية والاختلاس، فالذي يفجِّر هذا النوع من القضايا والصِّراعات التي تتفاقم بين الأطراف ليتمَّ كشف الاختلاسات المالية وتبديد المال العام ومعها يتمُّ التعرُّف على أفراد الشبكة الأكثر هشاشة وبالتالي تصفية الحسابات، فكثيراً ما ينشئ الرَّاشون والمرتشون شبكات متعاضدة تصمد أمام الزَّمن وهذه الشَّبكات ليست نظماً فعَّالة لإخفاء وتصريف الأموال غير

المشروعة فحسب، بل إنَّها قد تنظّم للتَّأثير على أصناف العقود والخدمات التي توفِّرها الحكومة[20].

د. **تحويل الأموال والأملاك العمومية**: يعتبر تحويل الأموال سواءاً العينية أو النقدية والمالية من المراحل المهمة في خطوات الكشف عن الرَّشوة، لأنَّ المظاهر الأخرى للرَّشوة كالمحاباة والوساطة أو تفضيل الزُّملاء لا يمكن رصدها إلاَّ أنَّ التَّحويلات المالية والأملاك العمومية يمكن كشفها بصفة قانونية، كونها تترك دليلاً مادِّياً يمكن تتبُّع مساره.

هـ. **رشوة كبيرة أو صغيرة فهي تطال كلَّ القطاعات**: ممارسات الرَّشوة تتعلَّق بالسُّلوك الإنساني داخل التنظيم ويمكن أن تنعكس خارجه، إذ أنَّ الفاعل الاجتماعي والعون العمومي يتَّفقون على رموز وصيغ لفظية بينهم لتمرير المصالح والمنافع المتأيتة من التجاوزات تساهم في بلورة الكيفية التي يقضي بها مصالحه من خلال طبيعة المجتمع المليء بالتَّضامن الاجتماعي.

V. أهم نتائج الدِّراسة الميدانية

من المعروف أنَّ صفقات عقد الرَّشوة تتمُّ بالكثير من السِّرية أو برمزية معيَّنة تجعل الأطراف تتمُّها بحصول كل طرف على ما يتوقَّعه من الصَّفقة ولذلك نجد أنَّ هناك على الأقل طرفين وعادة ما يكون الطرف الثالث الذي يسمى بالوسيط الذي يلعبه دور ناقل الأخبار أو المعلومات بين الأطراف وأحياناً الأطراف المعنية لا تعرف بعضها البعض ويبقى فقط الوسيط هو الذي يسعى بينهما، وتتجلَّى مهمَّة الوساطة أنَّه يكون الطرف المفاوض الذي يتفاوض مع الأطراف سعياً للوصول على تسوية بين الطرفين، لذلك فالسَّاعي بين الشُّركاء، هو الذي يلعب دور المفاوض عندما

لا يكون اتِّصال مباشر بين الرَّاشي والمرتشي أو لدافع المال أو الهبة أو الوعد وصاحب المصلحة ويسمَّى في الإسلام الرَّائش.

جدول (رقم 1) يوضِّح شروط عقد صفقة الرَّشوة

شروط عقد صفقة الرَّشوة	التكرار	النسبة
ضمان نسبة من الفوائد	171	٪74.3
علاقة مليئة بالإمتنان	110	٪47.8
خدمات متبادلة بين الشُّركاء	186	٪80.8
بدون إجابة		٪1.3

يتبيَّن من الجدول أنَّ شروط عقد صفقة الرَّشوة تتمثَّل بنسبة أكبر في أنَّها تشترط خدمات متبادلة بين الطرفين بنسبة تقدَّر بـ (80.8%)من أفراد العيِّنة، ومن أكَّدوا أنَّ شروط عقد صفقة الرَّشوة هو ضمان نسبة من الفوائد والأرباح والفوائد المحتملة من الصَّفقة بنسبة تقدَّر بـ (74.3%)، علماً أنَّ قانون مكافحة الفساد يعتبر أخذ فوائد بصفة غير قانونية جريمة يعاقب عليها القانون في الرَّشوة يعتبر أخذ الفوائد محدَّدة بنص (المادة 35)، حيث أنَّ كلَّ موظَّف يأخذ إمَّا مباشرة وإمَّا بعقد صوري فوائد من العقود أو المزايدات أو المنقصات أو المقاولات أو المؤسَّسات، وكان وقت ارتكاب الفعل مديراً أو مشرفاً عليها بصفة كلِّية أو جزئية، وكذلك إذا كان يصدر الإذن بالدَّفع وأخذ منه فوائد يعاقب بالحبس من (سنتين إلى 10 سنوات) وبغرامة تصل إلى (1.000.000 دج)[21]، والذين أجابوا بأنَّها تشترط وجود علاقة بين الطرفين فبنسبة تقدَّر بـ (47.8%) من أفراد العيِّنة.

جدول (رقم 2) يوضّح طرق ووسائل إتمام الصّفقات الفاسدة

طرق ووسائل إتمام الصفقات الفاسدة	التكرار	النسبة
الإغراء بالأموال والإمتيازات	157	٪86.2
المفاوضة والمساومة	112	٪48.7
التّهديد بالقوة أو الفضح	91	٪39.5
أخرى	30	٪13.04
بدون إجابة	4	%1.7

يتبيَّن من الجدول مايلي: الذين أجابوا بأنَّ طرق ووسائل إتمام الصَّفقات الفاسدة تتمثَّل في الإغراء بالأموال والإمتيازات بنسبة تقدَّر بـ (68.2%)، أمَّا الذين أجابوا أنَّ طرق ووسائل إتمام الصفقات الفاسدة عن طريق المفاوضة والمساومة فبنسبة تقدَّر بـ (48.7%)، ما يفسِّر تواجد الموظَّف في حالة مفاوضة ومساومة يومية مع المراجعين أو المواطنين الذين يقصدون مرافق المصالح العمومية سواءاً التَّعليمية أو الصحية أو القضائية، التَّفاوض اليَّومي على صلاحيات السُّلطة التقديرية للإدارة يُضعف من صرامة القانون، وعن طريق التَّهديد بالقوَّة أو الفضح فبنسبة تقدَّر بـ (39.5%) من أفراد العيِّنة، لقد جاء في المرسوم التَّنفيذي المتعلِّق بالقانون الأساسي للموظَّفين مايلي: تمَّت تعويضات لموظَّفي الضَّرائب ممَّن يتعرَّضون للضّغوط والتَّهديد والإهانة، حيث كانت هناك زيادات تتراوح بين (50 و60) بالمائة في أجور عمَّال الضرائب[22].

جدول (رقم 3) يوضّح أسباب ظهور ثقافة التَّشبيه أو (Le petit pain) أو القهوة في المجتمع الجزائري

أسباب ظهور ثقافة القهوة أو التشبيه	التكرار	النسبة

نتيجة للبيروقراطية	83	٪51.7
التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية	53	٪23
البحث عن الربح السريع	52	%22.6
عدم وجود رقابة وقانون ردعي	31	٪13.5
بدون إجابة	11	٪4.8
المجموع	230	%100

من الجدول يتبيَّن تقارب في إجابات المستوجبين حول أسباب ظهور ثقافة "التشبيه أو القهوة أو (Le petit pain) [**] في المجتمع الجزائري، إذ نجد أكبر نسبة تقدَّر بـ 51.7٪ من أفراد العيِّنة أجابوا بأنَّها ظهرت نتيجة للبيروقراطية، تليها التحوُّلات الاقتصادية بنسبة تقدَّر بـ (23%).

منذ سنوات ظهرت ثقافة "التشبيه أو القهوة" في المجتمع الجزائري لعدَّة أسباب تاريخية اقتصادية اجتماعية، وتسمى في الثقافة الأجنبية أيضا (Pour Boire) واستعمل هذه المفردات من طرف الجزائريين كنتيجة للمورِّث الثقافي الاستعماري وبالفرنسية يقصد بها (Le Pot de Vain)، أمَّا في بعض الدُّول العربية فتأخذ رمز الإكرامية أو البقشيش، وأصبحت هذه المفردات التي ترمز إلى ممارسة الرَّشوة تعبيراً منه عن امتنانه بورقة نقدية كي يبادله التحية وكتعبير منه عن امتنانه واحترام قدرته على استغلال نفوذه، كما أنَّ في زمن الثورة التحريرية الجزائرية وقد درس مختلف مظاهر وأنماط سلوك الفرد، في المجتمعات الافريقية والعلاقة القائمة بين الأهالي والسود والمستعمرين البيض، أي أنَّه لم يتحرَّر بعد من القيود الكولونيالية[23].

خاتمة

للرَّشوة تكلفة اجتماعية واقتصادية باهضة، تعمل على تعطيل وتيرة التَّنمية وشروط الازدهار وتقوض بناء الديمقراطية، وتقلِّص مجال دولة القانون والمؤسَّسات، السُّلوك الرَّشوي والإرتشائي الذي تميَّز به المجتمع في المرافق العمومية في توجُّهاته نحو ثقافة القهوة أو (Le petit pain) إذ أنَّ تقزيم عملية عقد صفقة الرَّشوة ونقصد بها الغرفة ما قبل السّلوك ليتمكَّن من تمريرها وتسويغها لدى الضمير الجمعي للمجتمع فتقزيمها يعطيها قبولاً ويوحي لفاعليها أنَّها لن تؤثر على أحد الصّورة التَّمثيلية لممارسات الرَّشوة، والسُّلوكيات الفاسدة يُلغمان القيم الأخلاقية والثقافية لمجتمع ما وتبقيه في دائرة مغلقة، فالمجتمع الذي أصبح سلبياً أمام الرَّشوة لن يصبح قادراً على التحرُّك والدِّفاع عن نفسه فقد أصبحت جزءاً من ممارساته لم يعد استثناءاً بل قاعدة يخضع أفراده لها ومسلّماً أمره لها ولمركبها المتمثل في استعمال الوساطة، المحاباة، الزبائنية، استغلال منصب العمل.. الخ، ما يشكِّل عائقاً أمام كلِّ من يحاول أن يشنَّ مقاومة ضدَّ إذا الكلِّ المتساند لمظاهر ومؤشِّرات الرَّشوة التي تتواجد بشكل معلن أو غير معلن في كافة القطاعات والمرافق العمومية.

المجتمع الجزائري مثقل بقيم التَّضامن العائلي والعشائري الذي يُضعف من صرامة القانون لأنَّ هذا النَّسق يغلب على مستوى التَّعاملات ممَّا يدفع إلى تجاوز المعايير والتَّنظيمات السّارية، قضايا الرَّشوة من أصعب القضايا كونها تحدث بين طرفين موضوعياً لهما نفس مصلحة إخفاء الصَّفقة التي تمَّت بينهما، بالإضافة أنَّ الإدارة العليا هي التي ساعدت على انتشاره من خلال القرارات التي تُدعمه لذا لا بد أن تبدأ وسائل الوقاية والعلاج في

إعادة النَّظر في تقيم أهداف وخطط المرافق العمومية كونها تعتمد على قرارات الإدارة ضمن سلوكياته في النَّسق الفاسد.

هوامش

1) Rapport Mondial sur la Corruption : Thème spécial– L'Accès à L'Information, ***Transparency International***, édition Edik, Berlin, 2003, p19.

2) جيلالي حجاج وآخرون، **مكافحة الرشوة رهانات وآفاق، الجزائر**: مؤسسة فريدريتش إيبرت ()، 2005، ص 14.

3) Alain Etchegoyen: ***Le corrupteur et le corrompu***, Agora, France, 1998, p83.

4) Ibid : p82.

5) Ibid :

6) Marie Wolkers : ***Combattre la corruption enjeux et perspectives***; ISBN; 2005; p 341

7) أحمد أبو دية وآخرون، **نظام النَّزاهة العربي في مواجهة الفساد**، المركز اللبناني للدراسات مع منظمة الشفافية الدّولية، لبنان، 2005، ص 204.

8) علي عيدان، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص52.

9) تقرير صادر عن مجلس الذهب العالمي (الذي تعدُّ الجزائر أحد أعضائه وفق اتِّفاقية واشنطن الموقَّعة ب 26/ 09/ 1999)، واشنطن، 2002.

10) أحمد أبو دية وآخرون، مرجع سابق، ص 294

11) بدون إسم، **جريدة الأحرار**، الثلاثاء 06 فيفري 2007، العدد 2721، ص 9

12) عامر الكبيسي، الفساد والعولمة تزامن لا توأمه، الرياض، المكتب الجامعي الجديد، 2005، (ص ص/ 43-44).

13) جيلالي حجاج وآخرون، مرجع سابق، ص9.

14) Alain Etchegoyen.op-cit, p4.

15) بوبكر بوخريسة، **الإختلالات الوظيفية في الإدارة الجزائرية، النهب والفساد**، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، العدد25، خريف/ شتاء 2008، ص 124.

16) Mohamed ; Diouri. ***La Négociation concepts & pratiques***, Alger : Edition toubkal ISGP, (p/22-23)

17) Ibid: p21.

18) François, Perroux. ***Economie et Société Contrainte-Echange-Don***, Paris : Presse Universitaire de France ; 1963 ;p9

19) سوزان روز أكرمان، **الفساد ومبادرات تحسين النَّزاهة في البلدان النامية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ليما، سبتمبر 1997، ص25.

*) للإطِّلاع على حياة **ماكس فيبر** وأعماله، أنظر:الوسيط في الدراسات الجامعية جزء 4.

20) سوزان روز أكرمان، **نفس المرجع**، ص 25.

21) جرائم الفساد المنصوص عليها في WWW.google.com/corruption ق. الفساد

22) ليلى شرفاوي، **تعويضات لموظفي الضرائب ممَّن يتعرَّضون للضُّغوط والتهديد والإهانة، جريدة الشروق**، العدد 2248، الخميس 13 مارس 2008، ص7.

**) مصطلحات شعبية جزائرية/ تعني الرَّشوة.

23) بوبكر، بوجريسة، المرجع السابق، ص82.